

دراسات حضرية

نواكشوط وأزمة الزمن الحضري: المدينة بين الإدارة والتحول الاجتماعي





إذا كانت المدينة هي العالم الذي خلقه الإنسان، فهي بالتالي العالم الذي يتعين عليه العيش فيه. والإنسان، بشكل غير مباشر ودون إدراك واضح لطبيعة مهمته، قد أعاد أثناء خلقه للمدينة تشكيل نفسه. لذلك فإن السؤال عن نوع المدينة التي نريدها لا يمكن أن ينفصل عن السؤال عن أي نوع من الناس نريد أن نكون، وإلى أي نوع من العلاقات الاجتماعية نسعى، وأي أسلوب حياة هو ما نتمناه.

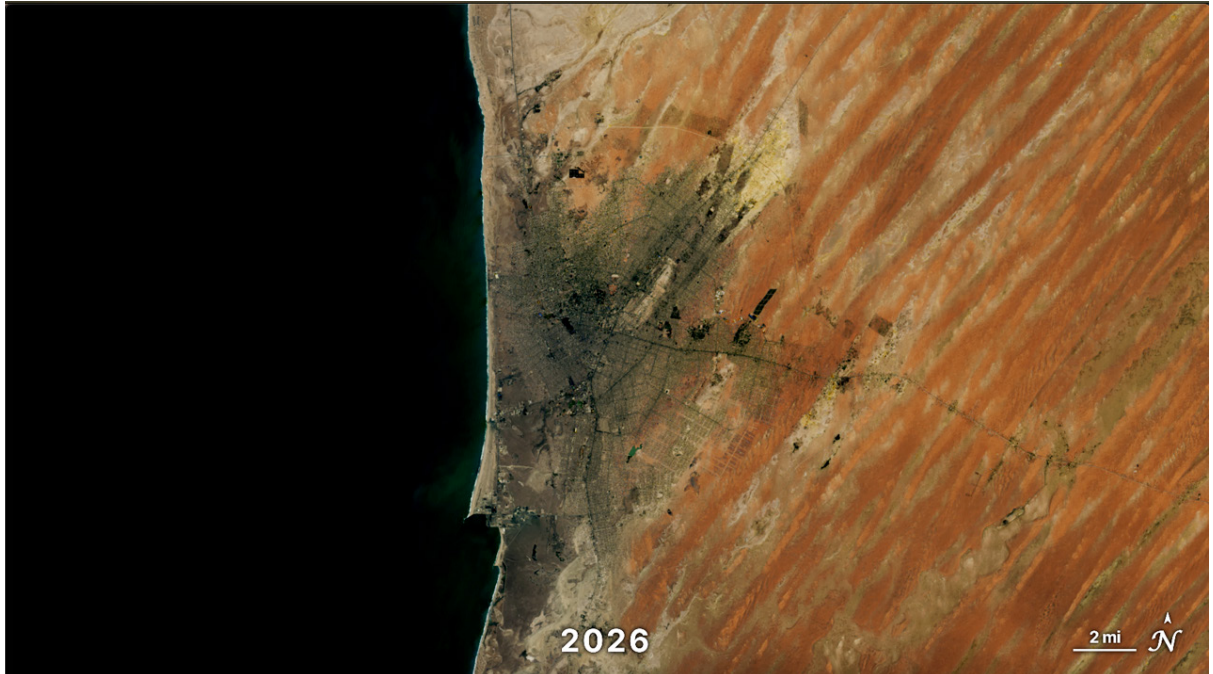
ديفيد هارفي، مدن متمردة: من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة لبنى صبري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017، ص. 29، نقلاً عن روبرت بارك.

في تحليل الظواهر الحضرية، لا تظهر أزمات الدولة بالضرورة في صورة أزمات سياسية كبرى؛ فقد تتجلى في البنيات اليومية للحياة والخدمات العامة؛ في تعثر شبكات الكهرباء، وتأخر التزود بالمياه، واختناقات النقل، وتوسع الأحياء خارج الأطر التنظيمية والمخططات الرسمية. وقد تبدو هذه الظواهر، كل واحدة منها على حدة، مجرد إشكالات تقنية أو إدارية عابرة، غير أن تكرارها وانتظامها يكشفان عن فجوة أعمق بين الإيقاع الذي تنمو به المدينة والإيقاع الذي تتحرك به مؤسساتها. فالنمو الحضري لا ينتظر اكتمال المخططات، ولا يتوقف عند حدود القدرة الإدارية على الاستجابة؛ إذ تتغير البنية السكانية، وتتوسع الأحياء، وتتبدل أنماط السكن والاستهلاك والتنقل، وتتزايد الحاجات إلى الخدمات بوتيرة قد تتجاوز قدرة المؤسسات على استيعابها أو الاستعداد لها. لذلك لا تكمن المشكلة فقط في العجز عن معالجة الأزمة بعد وقوعها، بل في استمرار إدارة التحولات المتوقعة بمنطق الطوارئ. وتندرج هذه الفجوة ضمن ما يمكن وصفه بـ«أزمة الزمن الحضري»: حين تتحرك المدينة بوتيرة أسرع من قدرة مؤسساتها على تطوير أدواتها وأساليب عملها بما يتناسب مع التحول الذي تشهده. في هذه الحالة، لا يعود انقطاع الكهرباء مجرد عطل في شبكة الطاقة، ولا التوسع العمراني مجرد مخالفة لمخطط تنظيمي؛ فكلاهما يكشف عن مسافة تتسع بين مدينة تتغير باستمرار وإدارة تحاول مواكبة هذا التغير بعد حدوثه. ومن هذه الزاوية، تقدم نواكشوط مثالاً واضحاً لسؤال يتجاوز حدود الخدمات: ماذا يحدث عندما يصبح التحول الحضري أسرع من قدرة الدولة على فهمه والتخطيط له؟ ومتى تتحول الأزمات المتكررة من أحداث طارئة إلى مؤشرات على طريقة مستقرة في إدارة المدينة؟

نواكشوط: مدينة تغيّرت أسرع من أدوات إدارتها

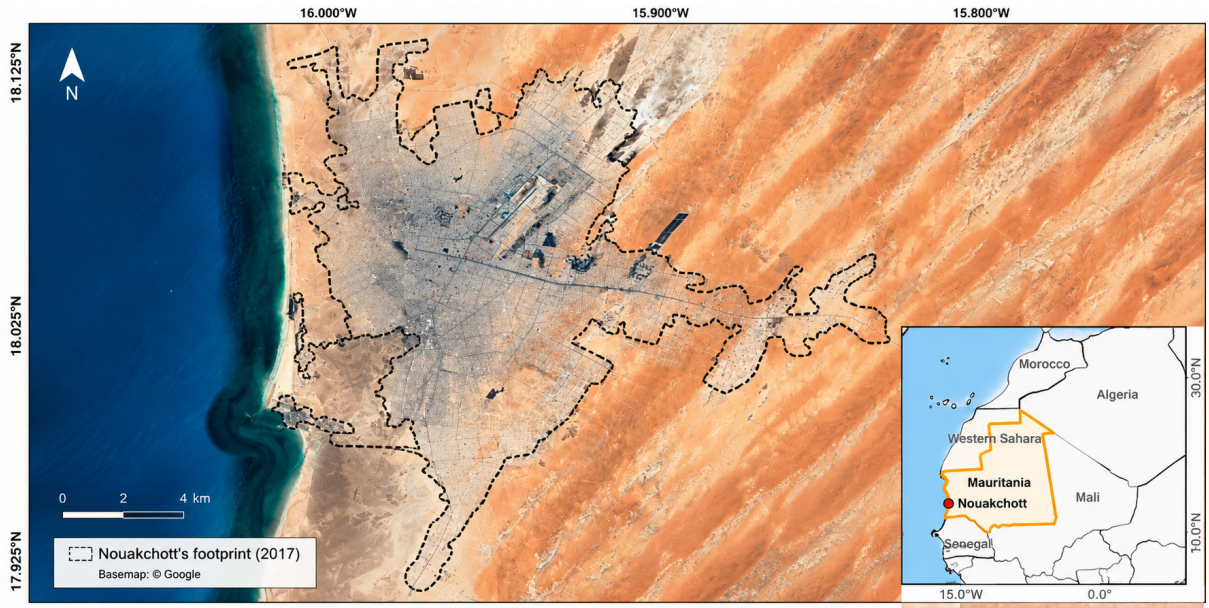
لم تكن نواكشوط، في بدايات تشكيلها، مرشحة لأن تصبح المدينة التي هي عليها اليوم. فقد نشأت العاصمة في سياق كانت فيه الدولة الموريتانية نفسها تعيد بناء مؤسساتها، وتبحث عن مركز حضري قادر على أداء وظائف سياسية وإدارية حديثة، في مجتمع كان لا يزال يعيش تحولات عميقة بين أنماط الاستقرار والترحال. لذلك، لم يكن إنشاء نواكشوط مجرد اختيار لموقع العاصمة، بل جاء ضمن مشروع أوسع لبناء الدولة وتنظيم مجالها السياسي والإداري. غير أن المدينة سرعان ما تجاوزت الوظيفة التي أنشئت من أجلها. فقد أسهمت موجات الجفاف والهجرة الداخلية، إلى جانب تمركز الوظائف والإدارة والموارد في العاصمة، في تسارع نمو نواكشوط وتحولها تدريجيًا إلى المركز الحضري الرئيسي في البلاد. ولم يكن هذا التحول مجرد زيادة في عدد السكان، بل صاحبه تغير واسع في المجال العمراني والاجتماعي؛ إذ أصبحت العاصمة تستقطب السكان والوظائف والأنشطة الاقتصادية والخدمات بصورة متزايدة. وكما يلاحظ عبد الودود ولد الشيخ في قراءته لتحويلات نواكشوط، أدى هذا النمو السريع إلى توسع مكاني واسع للمدينة، ورفع كلفة استغلال الأرض وتوفير الماء والكهرباء والطرق والتجهيزات العمومية (1).

الشكل (1): صورة فضائية توضح الامتداد العمراني الفعلي لمدينة نواكشوط على طول الساحل.



ومع استمرار هذا النمو، لم تعد نواكشوط مجرد عاصمة إدارية محدودة، بل تحولت إلى مركز حضري يستوعب جانبًا متزايدًا من التحولات الاجتماعية والاقتصادية في موريتانيا. فقد ظهرت أحياء جديدة، وتغيرت أنماط السكن والعمل والتنقل، وارتفع الطلب على الخدمات الأساسية، فيما استمرت المدينة في التوسع بوتيرة فرضت على مؤسسات الدولة تحديات جديدة في التخطيط وتوفير البنية التحتية والخدمات.

الشكل (2): خريطة توضح البصمة العمرانية والتمدد المكاني غير المنتظم لنواكشوط حتى عام 2017.



لكن هذه المسألة تتجاوز المدينة في حد ذاتها، وتمتد إلى الطريقة التي تشكل بها المجال الوطني للدولة. فنواكشوط لم تنم فقط بوتيرة أسرع من بنيتها التحتية، وإنما نمت أيضًا داخل دولة شديدة التمرکز حول العاصمة. ومع تركيز جزء كبير من الوظائف الإدارية والاقتصادية والخدمات الأساسية فيها، أصبحت العاصمة أكثر جذبًا للسكان، واستمر الضغط على مجالها الحضري. لذلك، لا يمكن فهم جانب من التحولات التي عرفتتها نواكشوط بمعزل عن اختلال توزيع الوظائف والموارد بين العاصمة وبقية المجال الوطني. لكن سرعة النمو لم تكن المشكلة الوحيدة؛ فقد اتسعت المدينة من دون أن تتطور أدوات الإدارة والتخطيط بالوتيرة نفسها. ومع تمددها، أخذت المسافة تتسع بين المجال الحضري كما يتشكل على الأرض، وبين المجال الذي تستطيع المؤسسات تخطيطه ومراقبته وتوفير الخدمات له بصورة منتظمة. ظهرت أحياء جديدة قبل أن تصل إليها الشبكات الأساسية، وتوسعت الحاجة إلى النقل والمياه والكهرباء قبل أن تتمكن البنية التحتية من مواكبتها، فيما وجد السكان أنفسهم مضطرين إلى التعامل مع نقص الأرض المخططة والسكن والخدمات بوسائلهم الخاصة.

يمكن فهم جانب مهم من التوسع العمراني غير المنظم في نواكشوط من خلال هذا التأخر. فالنظر إليه باعتباره مجرد خروج عن المخططات الرسمية يظل تفسيرًا ناقصًا؛ لأن جزءًا منه يعكس أيضًا تأخر التخطيط عن التحول الاجتماعي. فعندما يتقدم الطلب على السكن والأرض والخدمات بوتيرة أسرع من قدرة المؤسسات على الاستجابة، لا يتوقف النمو الحضري بانتظار اكتمال المخطط، بل يجد السكان والفاعلون الاقتصاديون طرقًا أخرى لإنتاج المجال. وهكذا يصبح العمران غير الرسمي أكثر من مجرد مشكلة قانونية أو إدارية؛ فهو يكشف أيضًا عن الطريقة التي يتكيف بها المجتمع مع قصور الأدوات الرسمية عن مواكبة حاجاته. لهذا تبدو نواكشوط بعيدة عن صورة المدينة التي تتوسع وفق مسار واضح يبدأ بالتخطيط ثم ينتقل إلى التنفيذ. فالمدينة تتشكل من تفاعل مستمر بين قرارات الدولة وحركة السكان وضغوط السوق والتحول الاجتماعي. وبينما تحاول المؤسسات تنظيم المجال من أعلى، يعاد إنتاج هذا المجال من أسفل بصورة يومية، وأحيانًا خارج الحدود التي رسمتها الخطط الرسمية.

ومع تراكم هذه التحولات، يتغير التحدي أمام الدولة. فالمسألة لم تعد تتعلق فقط بقدرتها على استيعاب الزيادة في عدد السكان، وإنما بقدرتها على توقع الاتجاهات التي يتخذها النمو الحضري قبل أن تتحول إلى أوضاع يصعب تعديلها. فالشبكة التي تبدو كافية لعدد معين من السكان قد تصبح عاجزة مع تغير حجم المدينة وأنماط استهلاكها، والطريق الذي يستوعب حركة المرور في مرحلة معينة قد يتحول لاحقًا إلى نقطة اختناق، كما أن الحي الذي يبدأ خارج المخطط قد يصبح بعد سنوات جزءًا مستقرًا من النسيج الحضري، بما يفرض على الدولة إدماجه وتوفير الخدمات له.

لذلك، ربما يكون الأدق في وصف مشكلة نواكشوط ألا نتحدث عن غياب التخطيط بقدر ما نتحدث عن تأخره عن إيقاع المدينة. فالتخطيط يفقد جزءًا من قدرته على التأثير عندما يأتي بعد أن يكون التحول قد وقع بالفعل، وتصبح الإدارة أمام مهمة أكثر تعقيدًا: معالجة نتائج نمو كان يمكن، في مرحلة سابقة، توقع اتجاهاته والاستعداد لها. ومن هنا تتضح إحدى الأفكار المركزية في «أزمة الزمن الحضري»: ليست المشكلة في أن المدينة تتغير، فهذا أمر طبيعي في أي مجتمع حضري، وإنما في أن أدوات إدارتها لا تتغير بالسرعة نفسها.

حين يصبح الطارئ متوقعًا: أزمة الكهرباء بوصفها اختبارًا للحوكمة الحضرية

إذا كانت أزمة «الزمن الحضري» تظهر في اتساع الفجوة بين نمو المدينة وقدرة مؤسساتها على مواكبتها، فإن أزمة الكهرباء تقدم مثالاً واضحاً عليها. فارتفاع الطلب على الطاقة ليس ظاهرة مفاجئة، كما أن توسع نواكشوط ليس تطوراً طارئاً؛ فكلاهما جزء من مسار حضري مستمر منذ عقود. وينمو الطلب على الطاقة الكهربائية بنحو 12% سنوياً، بينما يقدر نمو الطلب على الكهرباء بنحو 10% سنوياً، في ظل قيود تتعلق بالقدرة الإنتاجية والبنية التحتية وارتفاع كلفة التوليد (2).

وتكتسب هذه الأرقام معناها الكامل عند وضعها في سياق التحول الحضري الذي شهدته العاصمة. فقد انتقلت نواكشوط خلال عقود قليلة من مدينة محدودة الحجم إلى مركز حضري يستقطب الجزء الأكبر من النشاط السكاني والاقتصادي والإداري في البلاد. وتشير بيانات صور الأقمار الصناعية إلى ارتفاع عدد سكان المدينة من نحو 278 ألفاً عام 1984 إلى قرابة 1.7 مليون عام 2026، بالتوازي مع توسع كبير في بصمتها العمرانية (3). وليس هذا التحول جديداً في جوهره؛ فمنذ سبعينيات القرن الماضي، ربطت الدراسات حول نواكشوط بين النمو السريع للمدينة والجفاف والاستقرار والهجرة الداخلية، ولاحظت أن الزيادة السكانية كانت تفرض ضغوطاً متصاعدة على المياه والسكن والكهرباء والنقل وغيرها من الخدمات (4). كما واصلت المدينة توسعها بوتيرة تجاوزت، في كثير من الأحيان، قدرة التخطيط الرسمي على توجيه هذا التوسع (5). لذلك تبدو أزمة الكهرباء جزءاً من مسار أوسع: مدينة يتزايد حجمها وحاجتها إلى الطاقة، في مقابل منظومة مطالبة باستيعاب هذا النمو ضمن بنية تحتية تواجه ضغوطاً متراكمة. المشكلة ليست في ارتفاع الطلب على الكهرباء؛ فهذا أمر طبيعي في مدينة يتزايد سكانها وتتوسع أحيائها باستمرار. المشكلة تبدأ عندما يكون هذا الارتفاع متوقعاً، ثم لا يتحول ما نعرفه إلى تخطيط واستثمار في الوقت المناسب. عندها يصبح الانقطاع الذي يبدو مفاجئاً في لحظته نتيجة لضغوط تراكمت لفترة طويلة. فالطارئ هنا ليس مجهولاً تماماً؛ ما يصعب توقعه هو لحظة العطل، لا اتجاه الضغط الذي يقود إليه.

نمو نواكشوط ليس مجهول الاتجاه. الأحياء تتوسع، والسكان يزدادون، والطلب على الكهرباء يرتفع، كما تتكرر فترات الضغط على الشبكة. وقد لا يكون من الممكن معرفة اليوم أو الساعة التي سيحدث فيها عطل معين، لكن من الصعب اعتبار الضغط المتزايد على الشبكة مفاجأة. فالمؤشرات التي تسبق الأزمة تظهر قبلها بوقت، والمهم هو مدى قدرة المؤسسات على التقاطها والتصرف بناءً عليها. لذلك لا يكفي أن نسأل بعد كل انقطاع: لماذا حدث العطل؟ بل ينبغي أيضاً أن نسأل: ماذا كان يحدث قبل العطل؟ وهل كانت هناك إشارات إلى أن الشبكة تقترب من حدود قدرتها؟ وإذا كانت هذه الإشارات موجودة، فهل جرى التعامل معها قبل أن

تصل المشكلة إلى السكان؟ عند هذه النقطة تتحول أزمة الكهرباء من مشكلة فنية إلى مسألة تتعلق بطريقة إدارة المدينة والاستعداد لتغييراتها. استقرار المنظومة الكهربائية لا يعتمد على عامل واحد. فهو يتأثر بالقدرة الإنتاجية وحالة محطات التوليد، وشبكات النقل والتوزيع، ودرجات الحرارة، والأعطال الفنية، فضلاً عن التمويل اللازم للصيانة والتوسعة. لكن تعدد هذه العوامل يجعل التخطيط أكثر أهمية، لا أقل. فالتخطيط لا يفترض اختفاء المخاطر، وإنما يفترض القدرة على التعرف إليها مسبقاً، وتقدير آثارها، وبناء قدر من المرونة والاحتياط يسمح للنظام بالتعامل معها دون أن تتحول كل زيادة في الضغط إلى أزمة. من هذه الزاوية، يصبح انقطاع الكهرباء أكثر من مشكلة في قطاع خدمي بعينه؛ فهو اختبار لقدرة الحوكمة الحضرية على الانتقال من الاستجابة إلى الاستباق. فعند وقوع الأزمة، ينصب الاهتمام بطبيعة الحال على إعادة التيار وإصلاح العطل والحد من آثار الانقطاع. أما التخطيط الاستباقي فيبدأ قبل ذلك بوقت طويل: كيف ستتوسع المدينة؟ أين سيرتفع الطلب على الطاقة؟ ما المناطق التي ستحتاج إلى توسيع الشبكة أو إضافة محولات وخطوط جديدة؟ وما حجم القدرة الاحتياطية المطلوبة لمواكبة النمو المتوقع؟

قد تبدو هذه الأسئلة تقنية في ظاهرها، لكنها ترتبط في الواقع بخيارات مؤسسية وسياسية تتعلق بتوزيع الموارد، وترتيب الأولويات، وتحديد مجالات الاستثمار، فضلاً عن التنسيق بين المؤسسات المركزية والسلطات المحلية والفاعلين الاقتصاديين. ولذلك، فإن الحوكمة الحضرية لا تبدأ عند وقوع الأزمة، وإنما قبلها، في قدرة المؤسسات على إنتاج معرفة كافية بالمدينة وتحويلها إلى قرارات في الوقت المناسب. وتزداد أهمية ذلك في حالة نواكشوط لأن نمو المدينة لم يجر دائماً وفق مسار عمراني يمكن التحكم فيه بسهولة. وأظهر تحليل الاستشعار عن بُعد أن التوسع الحضري للمدينة جرى في بيئة جغرافية هشة، وبوتيرة جعلت ضبط الامتداد العمراني الفعلي أكثر تعقيداً بالنسبة إلى أدوات التخطيط التقليدية (6). ومن ثم، لا يمكن فصل التخطيط الكهربائي عن التخطيط الحضري الأوسع؛ فالحي الذي ينشأ ويتوسع دون أن تؤخذ احتياجاته المستقبلية من الطاقة في الاعتبار قد يتحول، بعد سنوات، إلى منطقة يصعب إدماجها في الشبكة إلا بكلفة أعلى. تكشف أزمة الكهرباء، في هذا السياق، عن مشكلة تتجاوز قطاع الطاقة نفسه. فالمسألة لا تتعلق فقط بقدرة الدولة على توفير البنية التحتية، وإنما بتوقيت توفيرها والأساس الذي تستند إليه قرارات الاستثمار. وكلما جاء الاستثمار بعد استقرار السكان واتساع العمران، ارتفعت كلفة اللاحق بالمدينة، وأصبحت الإدارة أمام واقع تشكل بالفعل، بدل أن تكون قد استعدت له أو ساهمت في توجيه مساره منذ البداية. وهنا تتضح إحدى صور «أزمة الزمن الحضري»: المدينة تنتج طلباً جديداً بصورة مستمرة، بينما تحتاج المؤسسات إلى تحويل هذا الطلب المتوقع إلى خطط واستثمارات قبل أن يتحول إلى عجز ظاهر. وعندما لا يحدث ذلك، يصبح الانقطاع المتكرر نتيجة لفجوة زمنية بين نمو المدينة وقدرة المؤسسات على الاستجابة له في الوقت المناسب.

المدينة بوصفها اختبارًا لقدرة الدولة

إذا كانت أزمة الكهرباء تكشف جانبًا من الفجوة بين نمو المدينة وقدرة مؤسساتها على مواكبتها، فإن النظر إلى نواكشوط ككل يكشف أن المسألة أوسع من قطاع بعينه. فالكهرباء والمياه والنقل والسكن والنفايات واستخدامات الأرض قد تظهر، من داخل الإدارة، كملفات منفصلة تتوزع بين مؤسسات وقطاعات مختلفة. أما بالنسبة إلى سكان المدينة، فتشكل هذه الخدمات معًا تفاصيل الحياة اليومية، وأي خلل في أحدها ينعكس على بقية عناصر التجربة الحضرية. الحي الجديد الذي ينشأ في أطراف نواكشوط، مثلاً، لا يحتاج إلى الأرض والسكن فقط. فمع استقرار السكان تبدأ الحاجة إلى الطرق والنقل والمياه والكهرباء والمدارس والمراكز الصحية والخدمات البلدية. وعندما يجري التعامل مع كل واحدة من هذه الحاجات في إطار مؤسسي منفصل، قد تنجح الجهات المختلفة في تنفيذ مشاريعها، لكن المدينة نفسها لا تتحرك بهذه الطريقة المجزأة. نموها يجري في وقت واحد وعلى أكثر من مستوى، ولذلك فإن تأخر خدمة واحدة يمكن أن يخلق ضغطًا على خدمات أخرى. وهذا يساعد على فهم اتساع الفجوة بين نمو نواكشوط وبنيتها التحتية، حتى في الحالات التي تكون فيها الدولة قد أنفقت واستثمرت ونفذت مشاريع فعلية. فقد تصل الكهرباء إلى منطقة بعد استقرار السكان فيها، أو تُعبد الطرق بعدما يصبح الازدحام جزءًا من الحياة اليومية، أو تبدأ بعض الخدمات في الوصول بعد أن يكون العمران قد اتخذ مسارًا يجعل توفيرها أكثر كلفة وتعقيدًا. الدولة موجودة في هذه الحالات، لكنها تصل في أوقات مختلفة، ومن خلال مؤسسات لا تعمل دائمًا بالسرعة نفسها.

المسألة لا ترتبط فقط بحجم المشاريع أو مستوى الإنفاق، وإنما بطريقة ترتيبها وربطها بالتحولات التي تحدث على الأرض. فوجود مخطط عمراني لا يضمن أن المدينة ستنمو وفقه، كما أن تعدد المؤسسات المسؤولة عن القطاعات المختلفة لا يعني وجود تصور مشترك لما ستكون عليه نواكشوط بعد سنوات. التخطيط الفعلي يحتاج إلى قراءة اتجاهات النمو وربطها ببعضها: أين ستظهر الأحياء الجديدة؟ أين سيزداد الطلب على المياه والكهرباء؟ كيف سيتحرك السكان؟ وما نوع البنية التحتية التي ستحتاج إليها المناطق التي تتوسع اليوم؟

هذه الأسئلة تكشف أن المشكلة لا تقع داخل مؤسسة واحدة. قد تقوم كل جهة بما يدخل ضمن اختصاصها، ومع ذلك تظهر فجوة بين ما تنفذه المؤسسات وما تحتاج إليه المدينة في مجموعها. طريق جديد قد لا يحل مشكلة النقل إذا لم يرتبط بتوسع شبكة النقل العام، وتجمع سكاني جديد قد يظل يعاني نقص الخدمات إذا لم تصل إليه شبكات المياه والكهرباء في الوقت نفسه، كما أن التوسع العمراني نفسه قد يسبق القرارات التي يفترض أن تنظمه. ويزداد الأمر تعقيدًا إذا نظرنا إلى موقع نواكشوط داخل الدولة الموريتانية. فالعاصمة لا تجذب السكان بسبب توسعها العمراني فقط، وإنما بسبب تركّز الوظائف والفرص والخدمات والأنشطة الاقتصادية والإدارية

فيها. وكلما بقي هذا التركز قائماً، ظلت العاصمة المجال الأكثر جذباً للسكان، واستمر الضغط على بنيتها الحضرية. ولذلك يصعب فصل مشكلات نواكشوط عن الطريقة التي توزع بها الدولة وظائفها ومواردها وخدماتها بين مختلف مناطق البلاد. قد يكون تخفيف الضغط عن العاصمة مرتبطاً، جزئياً، بما يحدث خارجها أيضاً. فوجود مراكز حضرية أخرى قادرة على استيعاب بعض الوظائف والفرص والخدمات يمكن أن يخفف من دوافع الهجرة نحو نواكشوط، ويمنح المدن الأخرى دوراً أكبر في الاقتصاد الوطني. القضية هنا ليست إبطاء نمو العاصمة أو تقليص أهميتها، وإنما تخفيف اعتماد المجال الوطني عليها بوصفها المركز الرئيسي للوظائف والخدمات والفرص.

تكشف نواكشوط بذلك عن اختبار أوسع لقدرة الدولة. المطلوب ليس فقط بناء شبكات جديدة أو زيادة حجم الخدمات، وإنما القدرة على العمل عبر القطاعات والمؤسسات ضمن تصور واحد للمدينة، وربط التخطيط الحضري بالسياسات الوطنية التي تؤثر في نموها. فجزء من التوسع الذي تواجهه العاصمة اليوم يرتبط، في النهاية، بقرارات تتخذ خارج حدودها أيضاً. وهذا يعيدنا إلى جوهر «أزمة الزمن الحضري». فالفجوة لا تظهر فقط عندما تتأخر المشاريع عن النمو السكاني، بل تظهر أيضاً عندما تتعامل المؤسسات مع تحولات مترابطة كما لو كانت مشكلات منفصلة. عندها يمكن أن تكون هناك مشاريع واستثمارات وتدخلات حكومية، ومع ذلك تستمر المدينة في إنتاج أزمات جديدة؛ لأن أدوات الإدارة لا تتحرك كوحدة واحدة بالسرعة التي تتحرك بها المدينة.

من مخالفة عمرانية إلى مؤشر اجتماعي

العمران غير الرسمي في نواكشوط لا يمكن فهمه باعتباره مجرد مخالفة قانونية. فالأحياء التي تنشأ خارج المخططات تعكس أيضاً عجز السوق الرسمي والمؤسسات العامة عن توفير السكن والأرض والخدمات بالسرعة التي يفرضها النمو الحضري. صحيح أن ضعف التنظيم يساهم في استمرار هذا التوسع، لكن الظاهرة أوسع من مشكلة تتعلق بتطبيق القانون أو مراقبة المخططات. لفهم هذه الأحياء، من الضروري النظر إلى الظروف التي تدفع السكان إلى البحث عن حلول خارج القنوات الرسمية. فالتعامل معها من خلال الإزالة أو الضبط وحدهما لا يعالج أصل المشكلة، لأن هذه الأحياء تتشكل في سياق يتسع فيه الطلب على السكن والأرض بوتيرة أسرع من قدرة القنوات الرسمية على الاستجابة. ومع استمرار التوسع، تتسع المسافة بين المدينة التي تظهر في المخططات والمدينة التي تتشكل على الأرض. وبعد سنوات، تجد المؤسسات نفسها أمام عمران قائم يتعين عليها التعامل معه وتوفير الخدمات له، بدل أن تكون قد شاركت في توجيه نموه منذ البداية. وتزداد الكلفة كلما تأخر التدخل. فإدخال الكهرباء والمياه والطرق وشبكات الصرف والخدمات الأخرى إلى مناطق استقر فيها العمران بالفعل أكثر تعقيداً وكلفة مما كان يمكن أن يكون عليه الأمر لو أخذ هذا التوسع في الحسبان منذ مراحله الأولى.

وهكذا يتحول التأخر في التخطيط تدريجيًا من مسألة إدارية إلى تكلفة مالية واجتماعية تتحملها المدينة وسكانها. الأحياء الطرفية ليست مجرد هوامش للمدينة. ففي كثير من الحالات، تكشف هذه المناطق عن الاتجاه الذي تتحرك نحوه نواكشوط نفسها. وما يبدو اليوم توسعًا بعيدًا عن المركز قد يصبح بعد سنوات جزءًا أساسيًا من المجال الحضري، وقد تتحول المنطقة التي تبدو هامشية في المخطط إلى منطقة تحتاج إلى استثمارات وخدمات ومؤسسات كما تحتاج إليها الأحياء القديمة. ويصبح السكان، في هذه العملية، جزءًا من إنتاج المجال الحضري، وليسوا مجرد متلقين للقرارات التخطيطية. فالدولة تضع المخططات وتحدد استخدامات الأرض، لكن السكان يتحركون داخل هذه الأطر ويتجاوزونها أحيانًا، ويعيدون من خلال حركتهم تشكيل قيمة الأرض واتجاهات التوسع. كما تكشف حركة السكان عن حاجات المدينة نفسها: أين يزداد الطلب على السكن؟ أين تتجه الأسر؟ وما المناطق التي بدأت تكتسب قيمة عمرانية قبل أن تظهر في المخططات الرسمية؟

المعرفة بوصفها بنية تحتية

إدارة مدينة سريعة التحول تبدأ من معرفة ما يحدث فيها. فمشكلة المعرفة قد تبدو أقل وضوحًا من أزمات الكهرباء والمياه والسكن، لكنها جزء أساسي من القدرة على التخطيط. كيف يمكن لمؤسسة أن تخطط لمدينة يتغير سكانها ومجالها العمراني باستمرار من دون معلومات حديثة عن عدد السكان، واتجاهات التوسع، واستخدامات الأراضي، وحركة السكان، ومستويات الطلب على الخدمات؟ المشروع الحضري لا يبدأ دائمًا من الخرسانة والشبكات والطرق. أحيانًا تبدأ الخطوة الأولى من معلومة تكشف اتجاهًا لم يكن ظاهرًا بعد. فإذا أمكن، مثلاً، الربط بين بيانات التوسع العمراني واستهلاك الكهرباء، يمكن تحديد المناطق التي يتزايد فيها الضغط على الشبكة قبل أن تظهر المشكلة في صورة انقطاعات متكررة. وبالطريقة نفسها، يمكن أن يكشف الجمع بين بيانات النمو السكاني وحركة النقل عن المناطق التي ستواجه ضغطًا متزايدًا قبل أن تتحول إلى نقاط اختناق يومية. المعرفة هنا جزء من البنية التحتية للمدينة. والمقصود ليس جمع أكبر قدر ممكن من البيانات، وإنما القدرة على ربط المعلومات المتاحة وتحويلها إلى أساس لاتخاذ القرار. فالبيانات المتعلقة بالسكان تصبح أكثر فائدة عندما ترتبط ببيانات السكن واستخدامات الأرض، كما تصبح معلومات استهلاك الكهرباء أكثر دلالة عند مقارنتها بالتوسع العمراني والتغير في الكثافة السكانية.

لكن امتلاك البيانات وحده لا يحل المشكلة. قد تمتلك كل مؤسسة جزءًا من المعلومات المتعلقة بالمدينة، بينما تبقى هذه المعلومات موزعة بين جهات مختلفة ولا تتحول إلى صورة مشتركة يمكن أن تستند إليها عملية التخطيط. عندها لا تعود المسألة مرتبطة فقط بمن يدير المدينة، وإنما بمن يعرف ما يحدث فيها، وكيف تُجمع المعلومات وتُحدَّث، وكيف تنتقل بين المؤسسات،

ومن يستطيع تحويلها إلى قرار. وتزداد أهمية ذلك في مدينة سريعة التحول مثل نواكشوط، لأن التأخر في المعرفة يمكن أن يتحول بسرعة إلى تأخر في الفعل. فإذا لم تعرف المؤسسة أين يتجه النمو، ستصل إليها الحاجة بعد أن تستقر على الأرض؛ وإذا لم تلاحظ تغير الطلب على خدمة معينة إلا بعد ارتفاع الضغط عليها، يصبح هامش الخيارات أضيق وتزداد كلفة التدخل. في النهاية، لا تعتمد قدرة الدولة على إدارة مدينة سريعة التحول على تنفيذ المشاريع فقط، وإنما على قدرتها على رؤية المدينة وهي تتغير. المؤسسة التي تعرف أين تتحرك المدينة تستطيع أن تستعد، أما المؤسسة التي لا ترى التحول إلا بعد أن يصبح مشكلة، فإنها تبدأ دائماً من موقع متأخر.

كيف تستعيد الدولة زمام الزمن الحضري؟

إذا كانت المشكلة الأساسية في نواكشوط تتمثل في اتساع الفجوة بين سرعة التحول الحضري وسرعة استجابة المؤسسات، فإن معالجتها تتجاوز زيادة الإنفاق على البنية التحتية، رغم أن الحاجة إلى الاستثمار في الطرق والكهرباء والمياه والسكن واضحة. فالمشكلة قد تعود إلى الظهور حتى مع تنفيذ مشاريع جديدة، إذا ظلت المؤسسات تخطط انطلاقاً من صورة المدينة في لحظة معينة، بينما تكون المدينة نفسها قد بدأت في التحول إلى صورة أخرى. المطلوب هو الانتقال تدريجياً من إدارة ما حدث إلى الاستعداد لما يمكن أن يحدث. وهذا لا يتطلب بالضرورة إنشاء هياكل إدارية جديدة، بقدر ما يتطلب تغييراً في طريقة قراءة المدينة وتوقيت القرار.

أولاً: إدخال الاستشراف الحضري في عملية صنع القرار

تحتاج نواكشوط إلى طريقة مختلفة في قراءة نموها. فالاعتماد على الأرقام السكانية والخرائط التي تصف الوضع القائم يظل ضرورياً، لكنه لا يكفي لمدينة تتوسع وتتغير باستمرار. التخطيط يحتاج أيضاً إلى سؤال أبعد: كيف يمكن أن تبدو المدينة بعد خمس أو عشر سنوات؟ أين يمكن أن يتركز السكان؟ وما المناطق التي ستشهد ضغطاً أكبر على الخدمات؟ يمكن أن تؤدي وظيفة الاستشراف دوراً داخل المؤسسات القائمة أو من خلال آليات تنسيق بينها. تجمع هذه الوظيفة المعلومات المتعلقة بالسكان والعمران والاقتصاد والبيئة، وتحاول قراءة الاتجاهات التي تظهر بينها. فإذا كانت المؤشرات تشير منذ اليوم إلى نمو سريع في منطقة معينة، فإن التفكير في الكهرباء والمياه والطرق والمدارس والخدمات الأخرى يبدأ قبل وصول الضغط إلى المستوى الذي يفرض التدخل. الفرق كبير بين أن تتحرك المؤسسة استجابةً للطلب بعد ظهوره، وأن تعرف من أين سيأتي هذا الطلب قبل أن يصل إليها.

ثانيًا: ربط التخطيط العمراني بالتخطيط للخدمات

الحي الجديد لا يظهر على الخريطة بوصفه مجموعة من المساكن فقط. مع استقرار السكان تبدأ شبكة كاملة من الاحتياجات في الظهور: الكهرباء والمياه والنقل والمدارس والمراكز الصحية والنفايات والطرق وغيرها. لذلك يمكن للتوسع العمراني نفسه أن يكون مؤشرًا مبكرًا على الأماكن التي ستحتاج فيها المدينة إلى استثمارات جديدة. تظهر المشكلة عندما تتحرك هذه القطاعات وفق خرائط منفصلة. الجهة المسؤولة عن الأرض قد ترى منطقة للتوسع، بينما تراها جهة الكهرباء من زاوية مختلفة، وتتعامل معها جهة النقل وفق أولويات أخرى. أما في الحياة اليومية للسكان، فتحدث كل هذه الأمور في المكان نفسه وفي الوقت نفسه. التنسيق بين هذه القطاعات يمكن أن يغير وظيفة البنية التحتية أيضًا. فالتخطيط وشبكة الكهرباء وخط المياه ليست مجرد استجابات لنمو حدث بالفعل؛ فتوقيت إنشائها ومواقعها يمكن أن يساعد في توجيه التوسع نحو مناطق أكثر قابلية للتنظيم وتوفير الخدمات. وعندما تأتي الاستثمارات قبل أن يستقر العمران بصورة يصعب تغييرها، تكون كلفة الإدارة أقل وهامش الاختيار أكبر.

ثالثًا: بناء قاعدة معلومات مشتركة عن المدينة

من الصعب استباق تحولات مدينة لا تمتلك مؤسساتها صورة مشتركة ومحدثة عنها. وتحتاج نواكشوط إلى قاعدة معلومات حضرية تربط، قدر الإمكان، بين بيانات السكان والتوسع العمراني واستخدامات الأراضي وشبكات الكهرباء والمياه والنقل والمدارس والمراكز الصحية والأنشطة الاقتصادية. القيمة لا تكمن في جمع أكبر عدد ممكن من البيانات، وإنما في أن تكون قابلة للاستخدام وأن تصل في الوقت المناسب إلى الجهة التي تحتاج إليها. فمعلومة عمرها سنوات قليلة قد تكون أقل فائدة في حي يتغير بسرعة، كما أن بيانات السكان لا تقدم صورة كاملة إذا بقيت منفصلة عن بيانات السكن واستخدامات الأرض والخدمات. وتصبح هذه المعلومات أكثر فائدة عندما يمكن ربطها ببعضها. فارتفاع الكثافة السكانية في منطقة معينة، مثلًا، يصبح أكثر دلالة عند مقارنته باستهلاك الكهرباء أو حركة النقل أو الضغط على المياه. عندها تتحول البيانات من سجلات منفصلة إلى صورة تساعد على اتخاذ القرار. وهذا يضع المعرفة في قلب الحوكمة الحضرية. فالسؤال لا يتعلق فقط بالجهة التي تملك صلاحية اتخاذ القرار، بل أيضًا بالجهة التي تمتلك المعلومات التي تجعل القرار أكثر دقة، وبالطريقة التي تنتقل بها هذه المعلومات بين المؤسسات.

رابعًا: تطوير الحوكمة بين المركز والمجال المحلي

إدارة مدينة بحجم نواكشوط من خلال مركز القرار وحده تترك مساحة واسعة بين القرار وما يحدث في الأحياء. المؤسسات المركزية تملك أدوات السياسات العامة والاستثمارات الكبرى، بينما تكون السلطات المحلية أقرب إلى التفاصيل اليومية: تغيرات الأحياء، مشكلات الخدمات، حركة السكان، والتوسع الذي قد يبدأ قبل أن يظهر بوضوح في الخطط الرسمية. لذلك تحتاج العلاقة بين المستويات المختلفة إلى مزيد من التنسيق وتبادل المعلومات. فالمسألة لا تتعلق فقط بتوزيع الصلاحيات، وإنما بجعلها تعمل ضمن تصور مشترك للمدينة. وكلما كانت المسؤوليات واضحة، وتحركت المعلومات بسهولة بين المركز والمجال المحلي، أصبح من الأسهل معرفة أين تبدأ المشكلة ومن يستطيع التدخل فيها. وفي المدن سريعة التغير، يمكن أن تتحول المنطقة الرمادية بين الاختصاصات إلى عامل إضافي في تأخر الاستجابة. قد تنفذ كل جهة ما يدخل ضمن مسؤوليتها، بينما يبقى جزء من المشكلة خارج مسؤولية الجميع بصورة واضحة. معالجة هذه الفجوة الإدارية جزء من معالجة الفجوة الزمنية نفسها.

خامسًا: أن تتعلم المؤسسة من الأزمات

هناك فرق بين مؤسسة تنجح في إنهاء الأزمة ومؤسسة تستفيد منها. انقطاع الكهرباء، أو نقص المياه، أو الاختناق المروري، أو ظهور توسع عمراني غير متوقع، كلها أحداث تحمل معلومات عن المدينة. وإذا انتهى التعامل معها بانتهاء الحدث، تضيع فرصة مهمة لفهم الأسباب والاتجاهات التي قادت إليه. بعد كل أزمة ينبغي أن تطرح المؤسسة أسئلة بسيطة لكنها أساسية: ماذا حدث؟ لماذا حدث؟ هل كانت هناك مؤشرات سابقة؟ هل كان يمكن اكتشافها في وقت أبكر؟ وما الذي يجب أن يتغير في التخطيط أو الاستثمار أو طريقة العمل حتى لا تتكرر المشكلة بالطريقة نفسها؟

في قطاع الكهرباء، مثلاً، يمكن أن تكشف الأعطال المتكررة عن مناطق يتزايد فيها الضغط، أو عن مواسم يرتفع فيها الطلب، أو عن نقاط ضعف مرتبطة بتوسع عمراني لم تأخذ الشبكة احتياجاته في الاعتبار. تسجيل هذه المعلومات وتحليلها يمكن أن يؤثر في قرارات الاستثمار اللاحقة، بحيث لا يكون التدخل القادم مجرد استجابة لعطل جديد، وإنما معالجة لسبب يتكرر. هذا النوع من التعلم المؤسسي يمنع كل أزمة من أن تبدأ من الصفر. ومع تراكم الخبرة، تتحول الأزمات السابقة إلى جزء من معرفة المؤسسة بالمدينة، ويصبح القرار اللاحق مبنياً على ما حدث بالفعل، لا على تقديرات منفصلة عن التجربة. استعادة الدولة لزام الزمان الحضري تمر عبر القدرة على رؤية التحول في وقت أبكر، وربط القطاعات ببعضها، وتحسين تدفق المعلومات، وتوضيح العلاقة بين المركز والمجال المحلي، وتحويل الأزمات السابقة إلى معرفة تساعد على اتخاذ القرار. حجم المشروع يظل مهمًا، لكن توقيت وطريقة ارتباطه بما يحدث في المدينة لا

يقلان أهمية عنه. الدولة التي تستعيد زمام الزمن الحضري ليست التي تمنع المدينة من التغير، فهذا غير ممكن أصلاً، وإنما التي تستطيع أن ترى اتجاه هذا التغير قبل أن تتحول آثاره إلى أزمات، وأن تجعل قراراتها أقرب إلى إيقاع المدينة.

نحو سياسة حضرية تستبِق المدينة

لا تستطيع الدولة أن تتحكم بصورة كاملة في مسار نواكشوط. فالمدينة تتغير باستمرار؛ ينتقل السكان، وتتبدل أنماط السكن والعمل، تتحرك الأسواق، وتتغير اتجاهات الهجرة، كما تفرض الظروف الاقتصادية والمناخية أحياناً مسارات جديدة يصعب توقعها بالكامل. المدينة ليست مشروعاً هندسياً يمكن رسمه على الخريطة ثم تنفيذه وفق التصميم نفسه. لكن صعوبة التنبؤ بكل شيء لا تعني استحالة الاستعداد لما يمكن توقعه. هناك فرق بين مدينة يتعذر معرفة مسارها بالكامل، وإدارة لا تحاول قراءة هذا المسار إلا بعد أن تظهر نتائجه. الهدف الواقعي ليس الوصول إلى مدينة بلا أزمات، وإنما تقليل المسافة بين ظهور الحاجة والاستجابة لها. كلما تمكنت الإدارة من رؤية التحول في وقت مبكر، بقيت أمامها خيارات أكثر. يمكن رصد نمو منطقة سكنية قبل أن تتحول إلى حي مكتظ، وملاحظة ارتفاع الطلب على الكهرباء قبل أن يتحول إلى ضغط على الشبكة، ومتابعة اتجاهات التوسع العمراني قبل أن تجعل توفير الطرق والخدمات أكثر كلفة وتعقيداً. بعد ذلك تضيق مساحة الحركة، ويصبح جزء كبير من جهد الدولة موجهاً إلى التعامل مع واقع استقر بالفعل.

جزء من شكل نواكشوط بعد عشر سنوات يتحدد بالقرارات التي تُتخذ اليوم، وبالقرارات التي لا تُتخذ أيضاً. لذلك يتجاوز التحدي توفير المزيد من الكهرباء والمياه والطرق إلى سؤال أعمق يتعلق بقدرة المؤسسات نفسها: هل تستطيع الدولة أن تعرف المدينة وهي تتشكل، وأن تتصرف في الوقت الذي تكون فيه اتجاهات نموها قابلة للتوجيه؟ أم أنها لا تتحرك إلا بعد أن تستقر المشكلات على الأرض؟

تقدم نواكشوط مثالاً واضحاً على هذا التحدي، لكنه لا يخلصها وحدها. كثير من المدن سريعة النمو في الدول النامية تواجه الفجوة نفسها بين سرعة التحول الحضري وقدرة المؤسسات على متابعته. وقد تتوافر الموارد، وتنفذ المشاريع، وتزداد الاستثمارات، لكن أثرها يظل محدوداً عندما تأتي الاستجابة بعد أن يكون التحول قد فرض نفسه على المدينة. الفرق بين إدارة المدينة واستباقها يظهر في توقيت القرار. الإدارة التي تنتظر المشكلة تتعامل مع المدينة كما أصبحت، بينما تحاول الإدارة التي تستبقها أن تقرأ الاتجاهات التي تتشكل اليوم، وأن تتصرف قبل أن تضيق الخيارات. وربما تكون هذه النقطة الأساسية في أزمة «الزمن الحضري»: ليست المشكلة أن المدينة تتحرك، وإنما أن الدولة تصل إليها في كثير من الأحيان بعد أن تكون قد قطعت شوطاً طويلاً في طريقها.

المراجع

- https://alidemine.blog-post_22.html?m=1/08/blogspot.com/2016
- SOMELEC – Société Mauritanienne d'Électricité. Données sur la croissance annuelle de la demande d'électricité en Mauritanie
- NASA Scientific Visualization Studio. (2026). Urban growth in Nouakchott, Mauritania
- Pitte, J.-R. (1977). Une capitale dans la sécheresse : Nouakchott, capitale de la Mauritanie. Annales de géographie, 86(473), 42
- Wu, W., Courel, M.-F., & Le Rhun, J. (2003). Application of remote sensing to the urban expansion analysis for Nouakchott, Mauritania. Geocarto International, 18(1), 17–24
- محمد الأمين عابدين، مدينة نواكشوط: الدينامية الحضرية وإكراهات التدبير والتهيئة، مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، مارس 2026.



دراسات حضرية

2026

